اقتصاد

عربش لـ«الوطن»: لا تشكل زيادة حقيقية في الدخل ويتم التذرع فيها لتأجيل دعم القدرة الشرائية

السوريون تلقوا حوالات أكثر من «دعم» الحكومة في ٢٠١٦

| المحرر الاقتصادي

لعبت تدفقات تحويلات المغتربين باتجاه البلد دور المتغير المحذوف من تحليلات وتوقعات الاقتصاديين المحليين، وخاصةً ما يتعلق بالوضع المعيشي، ومطالبات زيادة الأجور والرواتب، كعامل من عوامل تحسين الدخل، أو المطالبات بتحسين شروط المنافسة في الأسواق ورفع قيمة الليرة والحفاظ على استقرار سعر الصرف لتحسين الدخل الحقيقي.

وفي ظل عدم وجود تصريح رسمي واضح عن القيمة الإجمالية أو الوسطي اليومي للحوالات، تداول الوسط الإعلامي عدة أرقام عن مصادر حكومية، أو عن مصادر في سوق الصرافة، تفيد بأن قيمة الحوالات اليومية تقدر بين ٣ إلى ٤ ملايين دولار أميركي، وبعضها يتحدث عن ٥ ملايين دولار، أو أكثر. ويبرر مصرف سورية المركزي عدم الكشف عن الرقم الحقيقي بحرصه على عدم كشف أي أرقام تخص القطع الأجنبي يمكن للمضاربين أن يستغلوه لمصلحتهم، وكان حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام يركز خلال حديثه لـ«الوطن» على أن الحوالات جيدة، دون ذكر أي رقم دقيق، لنتفق معه من حيث المبدأ، وخاصة أن القيم الحقيقية للحوالات يصعب تقديرها نظراً لنشاط التحويلات غير الرسمية، عبر المكاتب غير المرخصة، أو عبر بعض الأشخاص، أو بصحبة المسافرين.

ولكن للإضاءة أكثر على أهمية تدفقات تحويلات المغتربين في الاقتصاد، نستعين بآخر البيانات التي يوفرها البنك الدولي عن التحويلات، والتي قدّرت التحويلات في العام الماضي (٢٠١٦) بأكثر من ١,٦٢ مليار دولار أميركي، أي بمعدل وسطي ٤,٥ ملايين دولار يومياً.

وبالمقارنة مع أرقام الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٦ (بلغت ١٩٨٠ مليار ليرة منها ٩٧٣,٢٥ مليار ليرة للدعم الاجتماعي) نجد أن الحوالات شكلت أكثر من ٨٣٪ من إجمالي مبالغ الدعم الاجتماعي (باعتماد سعر صرف ٥٠٠ ليرة للدولار بشكل وسطي تقديري)، أي إن ما تلقاه المواطنون من حوالات بالقنوات الرسمية يشكل أكثر من ٨٣٪ مما خططت الدولة لإنفاقه في جميع مجالات الدعم الاجتماعي الواجب تقديمه للمواطنين، والرقم الحقيقي طبعاً أكبر من ذلك لصعوبة تقدير إجمالي الحوالات عبر الطرق الرسمية وغير الرسمية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد الأستاذ في قسم الإحصاء بكلية الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور شفيق عربش، والمدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء، أكد عدم وجود علاقة ارتباط إحصائية بين رقمي الحوالات الخارجية وإجمالي مبلغ الدعم الاجتماعي في الموازنة، في حين يمكن المقارنة بينهما على سبيل قياس الحجم فقط، منوهاً بأن الرقم الحقيقي للحوالات أكبر من مبالغ الدعم الحقيقية، لكون المنفّذ أقل من المعلن في الموازنة، منوهاً بأن الحكومة تتذرع بأحجام تدفق تحويلات المغتربين لتأجيل دعم القدرة الشرائية للمواطن، علماً بأن رقم التحويلات لا يشكل زيادة حقيقية في الدخل يعتد بها قياساً إلى عدد الأسر في البلد اليوم، مبيناً أن الحكومة لا تتصدى كما يجب لانخفاض القدرة الشرائية للمواطن، وأن المواطن هو من يدعم الحكومة.

وحول أهمية تحويلات المغتربين شدّد عربش على فكرة أنها بقيمتها الحالية لا تعتبر كبيرة ومؤثرة في الاقتصاد بشكل كبير، وهي لا تشكل أكثر من ٢٠ ألف ليرة للأسرة في الشهر، علماً بأن ليس جميع الأسر تتلقى حوالات، ولكن بشكل وسطي، وعلى مستوى الاقتصاد، فإن هذا الرقم لا يعتبر زيادة حقيقية في الدخل.

أهمية الحوالات: مقاربات بالأرقام

بمراجعة البيانات المتوافرة عن قيمة التحويلات منذ عام ١٩٧٧ وحتى العام الماضي، نلاحظ تبايناً واضحاً في قيمتها من عام لآخر، نظراً لتباين العوامل المؤثرة فيها، ولا سيما الأوضاع الاقتصادية العالمية، وخاصة في الدول المرسلة، وأسعار النفط العالمية، لأنها مؤشر يرتبط طرداً مع تدفق التحويلات وخاصة لدول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد اقتصادياتها على النفط، وبينما بلغت الحوالات ٩٢,٤ ملايين دولار في عام ١٩٧٧ سجلت ٦٣٦ مليون دولار في العام الذي يليه، وهكذا تحركت قيمة الحوالات ارتفاعاً وانخفاضاً دون مستوى ٩٠٠ مليون دولار حتى عام ٢٠٠٦، إذ سجلت بعدها ارتفاعات واضحة، فوق مستوى المليار دولار أميركي، وسجلت ذروتها خلال سنوات الحرب.

وكمؤشر للحجم، بلغ وسطي نسبة تحويلات المغتربين إلى إجمالي الناتج المحلي ٢,٤٠ بالمئة خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٠، و٢,٥٨ بالمئة خلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، ونحو ٥ بالمئة خلال سنوات الحرب.

وشكلت تحويلات المغتربين كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٠) ٢,٥ مرة من وسطي مساهمة الرسوم الجمركية في الناتج، و٧٠٪ من وسطي مساهمة قطاع المال والتأمين والعقارات، و٤١٪ من وسطي مساهمة البناء والتشييد، و١٥٪ من وسطي مساهمة الزراعة، ٠,٧٪ من وسطي مساهمة الصناعة والتعدين، و١٧٪ من وسطي مساهمة تجارة الجملة والمفرق، و٢٦٪ من وسطي مساهمة النقل والمواصلات والتخزين، و٧٧٪ من وسطي مساهمة خدمات المجتمع والخدمات الشخصية، وهذا مؤشر إلى الأهمية النسبية للتحويلات، التي ازدادت بشكل ملموس خلال الحرب، نتيجة تغير تركيبة الناتج من جهة، وازدياد تدفق التحويلات بدعم من انخفاض قيمة الليرة أمام العملات الأجنبية.

وحسب تقديرات مركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداد» في تقريره الاقتصادي الأخير بعنوان «تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري (٢٠١١- ٢٠١٥)» لتركيبة الناتج في عام ٢٠١٥ بعد أن تغيرت بفعل الحرب، نستنتج أن قيمة التحويلات في العام نفسه شكلت نحو ٢٨,٦ بالمئة من مساهمة الزراعة في الناتج المحلي، و٣٩,٤٣ بالمئة من مساهمة الصناعة والتعدين، و٢١,٢٦ بالمئة من مساهمة تجارة الجملة والمفرق، و٢٣,٩ بالمئة من مساهمة النقل والمواصلات والتخزين، و٥٠,٧٦ بالمئة من مساهمة قطاع المال والتأمين، و١٤,١ بالمئة من مساهمة الخدمات الحكومية.

> ٤,٥ ملايين دولار الوسطي اليومي لتقديرات تحويلات المغتربين

«الزراعي» أقرض الفلاحين ١٨٨ مليون ليرة و«الحبوب» ١٥ ملياراً في ٤ أشهر

| عبد الهادي شباط

أقرض المصرف الزراعي مبلغاً يقارب ١٥,٢ مليار ليرة سورية منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية شهر نيسان الماضي، بنسبة تنفيذ مقدارها ١٧٪ موزعة على ١٨٨,٢٢٥ مليون ل.س إقراضات المصرف، و١٥ مليار ل.س الإقراضات الممنوحة بموجب أنظمة خاصة لمصالح جهات القطاع العام «المؤسسة العامة للحبوب»، وذلك بحسب تقرير للمصرف «حصلت «الوطن» على نسخة منه».

علماً بأن المخطط لقروض المصرف في العام الحالي مبلغ قدره ٢٠ مليار ليرة سورية، وخطط لقروض المشروع الوطني للري الحديث مبلغ ١١٥ مليون ل.س وخطط للقروض الممنوحة بموجب أنظمة خاصة لجهات القطاع العام مبلغ ٧٤ مليار ل.س، بحيث بلغ إجمالي الإقراض المخطط للعام الحالي مبلغاً قدره ٩٤,١١٥ مليار ل.س.

وبلغت قيمة الودائع لغاية شهر نيسان نحو ٤١,٥ مليار ليرة سورية، موزعة على ٣٧,٨ مليار ليرة سورية ودائع تحت الطلب، و٤٩٤ مليون ليرة ودائع لأجل، و٣,١٤٦ مليارات ليرة ودائع توفير، و٦١ مليون ليرة ودائع مجمدة.

وبين التقرير في مجال مبيعات مستلزمات الإنتاج، أنه بالرغم من كل الظروف التي يمر بها فقد استمر المصرف الزراعي بدعم عجلة الاقتصاد الوطني من خلال تأمين مادة السماد للفلاحين في المناطق الآمنة، إذ بلغت القيمة الإجمالية لمبيعات الأسمدة لغاية شهر نيسان الماضي ما يزيد على ٤,٤ مليارات ليرة سورية لكمية ٣٣,٨ ألف طن تقريباً، موزعة على ١٦,٥ ألف طن سوبر فوسفات بقيمة تزيد على ١,٤٣ مليار ليرة سورية، ونحو ١٧,٣ ألف طن يوريا بقيمة نحو ٢,٩٨ مليار ليرة سورية.

وتم لحظ مبلغ ٦٦٣ مليون ليرة سورية للخطة الاستثمارية في العام الحالي وهي موزعة على ١٠٠ مليون ليرة سورية لمشاريع الاستبدال والتجديد، و٥٦٣ مليون ليرة سورية للمشاريع المباشر بها في الخطة الخمسية الحادية عشرة.

ردم البحر وإنشاء جزر اصطناعية مخالفات وتعديات على الأملاك العامة

| محمد راكان مصطفى

اعتمدت وزارة السياحة بالتوافق مع وزارة النقل خطة وضعتها لجنة مشتركة تتضمن الأسس والخطوات التنفيذية لإنجاز الخريطة الاستثمارية للأملاك العامة البحرية، على اعتبار أنه بات ملحاً تجاوز الواقع القائم وتنظيم استخدام أراضي هذه الأملاك في ظل غياب أي فكرة تخطيطية شاملة لها أدت إلى تنمية محدودة وغير مدروسة.

واعتبرت اللجنة أن غياب التخطيط لاستخدام أراضي الأملاك العامة البحرية أحد المعوقات الرئيسية أمام الاستثمارات المناسبة فيها، وأكدت أن التخطيط هو خطوة تنفيذية لتحقيق تنمية متوازنة فيها كإبقاء هذه الأملاك في الأيدي الوطنية قدر الإمكان والاعتماد على القوة العاملة الوطنية وإبراز وتنمية كل ما هو محلي.

وأوضحت اللجنة أن الخريطة الاستثمارية للأملاك العامة البحرية تتضمن خطة الاستخدامات للنطاقات المكانية في هذه الأملاك وامتداداتها المائية وتنظيمها وربطها بمحيطها من خلال البنى الخدمية الأساسية والتسهيلات اللازمة، بهدف تأمين احتياجات مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المشاريع والمنشآت والأنشطة المختلفة وتنظيم استثمار أراضي الأملاك العامة البحرية، ووضع البرامج والضوابط والتسهيلات اللازمة لاستقطاب الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال وتوظيفها، بما يؤمن العائدات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة منها وفق النسبة المسموح بإشغالها على الأملاك البحرية والتي سوف يتم تحديدها من قبل رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزيري النقل والسياحة.

وبينت اللجنة في محضرها أن نطاق الخريطة الاستثمارية للأملاك العامة البحرية تشمل بحدودها الخارجية كافة أراضي الأملاك البحرية إضافة للمواقع المؤهلة لكل من الجزر الاصطناعية والتوسع بالردم البحري لأن الجزر الاصطناعية ستمثل مورداً هاماً يؤمن زيادة في المساحات المخصصة للتنمية في طول الشاطئ السوري القصير نسبياً مقارنة بشواطئ الدول المجاورة.

وحددت اللجنة أنواع الاستخدامات الرئيسية المسموح بها في الأملاك العامة البحرية بأحواض وإنشاءات صناعة وصيانة السفن والقوارب، ومحطات الوقود للسفن والزوارق، والمزارع السمكية الشاطئية والعائمة، والاستخدامات السياحية كالمجمعات والفنادق وصالات الشاي والموتيلات والمخيمات السياحية.

وبين المحضر معايير التقييم لواقع أراضي الأملاك البحرية وامتداداتها كنوع الشاطئ، وطبوغرافيته واتساع الشاطئ وطوله والموقع، بعداً أو قرباً عن التجمعات السكانية أو مواقع الزيارات السكنية الموسمية عمق المياه ومدى تدرجها، وسهولة الوصول وتأمين الخدمات الأساسية له.

واقترح المحضر التعميم من قبل رئاسة مجلس الوزراء على كافة الوزارات والجهات العامة المعنية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية بطلب بيان عن المنشآت القائمة والمشاريع المرخصة أو الجاري تنفيذها والتي تمثل مواقعها موقع خلفية ملاصقة لأراضي الأملاك البحرية مع بيان التوضع العقاري والاستخدامات القائمة حسب نوعية تلك المنشآت والمشاريع ونوعها وما هي احتياجها للأملاك العامة البحرية المقابلة لها ومبررات ذلك وفيها إذا كانت تلك الأملاك مرخصة بالأشغال أم لا، إضافة إلى أراضي الوزارات والجهات الأخرى على أن تلتزم الوزارات والجهات والمنظمات والنقابات بتقديم البيانات اللازمة إلى وزارة النقل خلال مدة أقصاها ١٥ يوماً من تاريخ تبلغها الطلب.

أشارت اللجنة إلى ضرورة مسح الأملاك العامة البحرية وجردها وتقييمها واستكمال الإجراءات اللازمة لمعالجتها، إذ تم التوافق على قيام المديرية العامة للموانئ بتقديم بيان حول المخالفات القائمة على الأملاك البحرية والتعديات عليها تبعاً للمناطق العقارية المحاذية، مع إرفاق صورة جوية مسقط عليها مواقع المخالفات والتعديات المرتكبة.

وبين المحضر أن انجاز الخريطة قد يحتاج إلى عام كامل في حال تكثيف الجهود اللازمة، مع الإشارة إلى أنه تم التوافق على عدم التريث في الموافقة على منح تراخيص إشغال لمشاريع هامة ذات أولوية على أن يبنى ذلك المنح على اعتبارات تخطيطية موضوعية حاسمة ومناسبة.

وخلصت اللجنة إلى التوافق على عدد من نتائج عملية منها اعتبار الأملاك العامة البحرية قبالة الكورنيش البحري ضمن المخطط التنظيمي في كل من اللاذقية وطرطوس وجبلة وبانياس ضمن نطاق الاستخدام السياحي الذي يمكن دون انتظار إتمام الخريطة الاستثمارية من منح تراخيص الإشغال من المديرية العامة للموانئ بعد أخذ موافقة وزارة السياحة، إضافة إلى دراسة إحداث منطقة مزارع سمكية في المنطقة المقابلة للعقار ٣٣٣ طوق جبلة بطول شاطئي نحو ٦٠٠ متر ومقابل العقار ٤٢١ طوق جبلة بطول شاطئي نحو ٤٠٠ والمنطقة المقابلة لمعمل الفخار وقي منطقة المويلح طوق جبلة بطول شاطئي نحو ٥٠٠ متر وذلك بعد مسح وجرد الواقع والموافقات الممنوحة حتى تاريخه.

«الصناعة» تنتقد:

تسويق منتجات القطاع العام لا يليق به وموردون لا يتعاملون معنا بسبب الروتين

| هناء غانم

أكدت وزارة الصناعة أن تسويق منتجات القطاع العام لا يليق به، مشيرةً إلى عزوف موزعين وموردين عن التعامل مع الشركات العامة بسبب كثرة الإجراءات الروتينية من عقود وتأمينات وطوابع ورسوم وضرائب وتحولهم إلى التعامل مع القطاع الخاص، إضافة لعدم وجود دعم اقتصادي للمنتج الوطني مقابل المنتج الأجنبي أسوة بجميع الدول.

جاء ذلك في تقرير الوزارة الربعي للعام ٢٠١٧ الذي تم إرساله للحكومة متضمناً العديد من العقبات التي حاولت الوزارة إظهارها لتبرير وتوضيح الأسباب التي حالت دون تنفيذ النسب المخططة وتطوير آلية عمل القطاع العام وفق التوجهات.

وقدمت الوزارة جملة من المقترحات التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، تتعلق بمشكلة التشابكات المالية ما يجعل بعض الشركات عاجزة عن تسديد رواتب العاملين فيها.

وبيّنت الوزارة أن النظام الإداري الحالي في مؤسسات القطاع العام الصناعي لا يتماشى مع متطلبات المرونة اللازمة لإدارة شركاته، نظرا للقيود الإدارية والمالية والتشريعية التي يعاني منها والتي تجعله غير قادر على منافسة القطاع الخاص أو السلع المستوردة في ظل ضعف السيولة المالية لبعض الشركات ما يؤثر سلباً على تنفيذ الخطط الإنتاجية والاستثمارية، إضافة إلى الروتين والتأخير لدى المصارف السورية في تبليغ الاعتمادات والحوالات الواردة وضعف التسهيلات الائتمانية المتبادلة بين المصرف التجاري السوري والمصارف الأجنبية المعتمدة.

وبالأرقام، بين التقرير أن أرباح الوزارة خلال الربع الأول من العام الجاري قد بلغت ٥,٩٦٥ مليارات ليرة سورية قبل الضريبة، في حين أرباحها الصافية بعد الضريبة بلغت ٣,١٧٩ مليارات ليرة، علماً بأن الخسائر الإجمالية للمؤسسات الخاسرة بلغت ٢,٣٧١ مليار ليرة سورية.

وأشار التقرير إلى أن معدل تنفيذ الخطة الإنتاجية لكامل المؤسسات ٤١٪ ونسبة التطوير ١٢٠٪ وقد بلغ إنتاجها الفعلي٤٥,٣ مليار ليرة، أي بزيادة عن الفترة نفسها للعام الماضي ٣٧,٨ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة مخازين الوزارة حتى تاريخه ٢٩,٦٧٦ مليار ليرة.

وقد بين التقرير أن الخطة الاستثمارية فشلت بسبب عدم قدوم الخبراء لاستكمال أعمال التركيب والإشراف على تركيب آلات المشاريع المتعاقد عليها على أساس مفتاح باليد مثل شركة «زجاج دمشق» إضافة إلى صعوبة تأمين التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وخاصة ذات القيمة الكبيرة بعد توقف التمويل بقروض من صندوق الدين العام.

وفيما يخص الخطة الإنتاجية، أظهر التقرير أن التوقفات التي حصلت في بعض الشركات بسبب الظروف الراهنة سببها العقوبات الاقتصادية وعدم القدرة على تأمين القطع التبديلية اللازمة لبعض التجهيزات والآلات، وبالتالي تدني نسبة الاستفادة من الطاقات الإنتاجية القائمة سواء بسبب المشاكل الفنية أو التسويقية، ما أدى إلى اختناقات وتراجع في المواصفات.

المتحدة للتأمين

الشركة المتحدة للتأمين
شركة مساهمة مغفلة سورية - عامة

السادة المساهمون الكرام:

استناداً إلى أحكام المادة «٢٠٢» من قانون الشركات بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وبناءً على أحكام النظام الأساسي للشركة المتحدة للتأمين المساهمة المغفلة العامة.

يسر مجلس إدارة الشركة أن يعلن للسادة مالكي أسهم الشركة عن البدء بتوزيع الأرباح عن السنة المالية ٢٠١٦ وفقاً لقرار الهيئة العامة العادية التي عقدت يوم الأحد ٢٣ / ٤ / ٢٠١٧ وذلك بنسبة ٩,١٪ من القيمة الاسمية للسهم أي ما يعادل ٩,١ ليرات سورية للسهم الواحد.

يمكن للسادة المساهمين استلام أرباحهم من مقر الإدارة العامة للشركة المتحدة للتأمين في دمشق أبو رمانة- مواجه قصر الضيافة مدخل فندق الدامارون. هاتف ٣٣٣٠٢٤١ / ٥٠٤٦ أو من مقر الشركة في حلب العزيزية- فوق بنك بيمو السعودي الفرنسي. هاتف: ٢٢٥١٨٨٨-٠٢١ وذلك ابتداء من يوم الأحد ١٤ / ٥ / ٢٠١٧ من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر «يرجى اصطحاب الهوية الشخصية».

كما يمكن أن يتم استلام قيمة الأرباح من قبل الوكيل القانوني بموجب وكالة حديثة التاريخ منظمة لدى الكاتب بالعدل ومصدقة أصولاً.

شاكرين لكم تعاونكم

معمل غاز عدرا إلى الإنتاج في تشرين الأول القادم

طه لـ«الوطن»: انخفاض إنتاج أسطوانات الغاز المنزلي إلى الحد الأدنى لانخفاض الطلب

| علي محمود سليمان

بيّن مدير فرع دمشق للغاز منصور طه أن الإنتاج اليومي من أسطوانات الغاز المنزلي قد انخفض إلى الحد الأدنى الذي كان عليه قبل الأزمة في ظل انخفاض الطلب، بحيث لم يتجاوز الإنتاج اليومي ٣٠ ألف أسطوانة غاز منزلي، في حين كان قد وصل خلال أيام الذروة إلى ٤٨ ألف أسطوانة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح طه أنه بنتيجة انخفاض الطلب فقد تم إيقاف العمل بسيارات توزيع الغاز الإسعافية التي كانت تجول مناطق الاختناق وزيادة الطلب، كما تمت إعادة حصة محافظة دمشق إلى ٣ آلاف أسطوانة غاز بعد أن تم رفعها سابقاً إلى ٥ آلاف أسطوانة، وهو نفس الحال بالنسبة لمحافظة ريف دمشق التي كانت تحصل على نحو ٥ سيارات توزيع غاز يومياً، والآن انخفض الطلب إلى سيارة واحدة في الأسبوع لكون أغلب الطلبات تقدم من البلديات.

ولفت طه إلى أن فرع الغاز يقوم بكل الإجراءات المطلوبة لتلبية حاجة المناطق التي تعود لسيطرة الدولة وذلك بعد خروج المسلحين منها، بعد الحصول على التوجيهات من المحافظة لتزويدها بالكميات المطلوبة التي تتناسب مع عودة الأهالي وحاجتهم من مادة الغاز المنزلي.

وبالنسبة لعمليات إعادة تأهيل معمل غاز عدرا أشار طه إلى أن العمل وصل إلى مراحل متقدمة بنسبة تنفيذ جيدة في إعادة تأهيل معمل غاز عدرا وفق العقد الموقع مع الشركة المنفذة بعد أن كانت عمليات التأهيل تعرضت لبعض التأخير خلال العام الماضي، ويتوقع استلام المعمل جاهزاً مع حلول الشهر العاشر، والجدير بالذكر أن معمل غاز عدرا من أهم المعامل كونه يتضمن سعات تخزين كبيرة إضافة إلى وحدة تعبئة أتوماتيكية كخط إنتاج ثابت إضافة إلى وحدة تعبئة متنقلة وطاقة إنتاجية كبيرة كانت تصل إلى نحو ٦٠ ألف أسطوانة غاز منزلي يومياً قبل الأزمة.

موضحاً بأن أهم ما يميز معمل غاز عدرا هو وجود مستودعات التخزين الكبيرة التي يمكن تخزين الغاز السائل فيها ما بين أسبوع إلى عشرة أيام، وذلك يحقق سرعة في عمليات التعبئة بدلاً من الواقع الحالي في وحدات التعبئة التي يضطر فيها إلى انتظار صهاريج الغاز القادمة من مصفاة بانياس بشكل يومي حتى تبدأ وحدات التعبئة بعملها.

وفيما يخص بيع أسطوانات الغاز الفارغة (الحديد) أوضح طه بأن عمليات البيع مستمرة بحسب ما يتوافر من (الحديد)، وخلال الأسبوع الماضي تم بيع ١٥٠٠ أسطوانة بحسب السعر النظامي وهو ٨٨٠٠ ليرة سورية، وذلك وفق ما يتوافر لدى فرع الغاز حسب عقود التنفيذ مع الجهة المصنعة لأسطوانات الغاز المنزلي.